

عصر		ظهر		اشراق		جبر		نوال	الايام
د	س	د	س	د	س	د	س		
٩	٠	٥	٣٨	١١	١٥	٩	٤٩	٢٢	١٩ السبت
	١		٣٨		١١		٥٠	٢٣	٢٠ الاحد
	١		٣٨		١٢		٥١	٢٤	٢١ الاثنين
	٢		٣٩		٣		٥٢	٢٥	٢٢ الثلاثاء
	٣		٤٠		١٤		٥٤	٢٦	٢٣ الاربعاء
	٣		٤٥		١٣		٥٥	٢٧	٢٤ الخميس
٩	٤	٥	٤١	١١	١٦	٩	٥٦	٢٨	٢٥ الجمعة

ام القی

وَكُنَّا لَوَيْبٍ اِيكِي فَرَأَيْنَا نَزْلًا نَزَلَ لَوَيْبٍ وَنَحْنُ حَوِي

قال الله تعالى في كتابه العزيز :

[illegible]

اتفاقية الزيت

بين حكومة المملكة العربية السعودية وباسفليك وسترن كور بوريشن

1939-1971

المادة الاولى

تمنح الحكومة. وتتنازل وتنقل وتحول الى اشركة. وتعلم لها كل الحقوق التي لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية والحكومة في الزيت والغاز والامفلت. والبراقين والاوز كرات. وغاز الكيستنجيد. وكل منتجات البترول الاخرى ومستخرجاته ومشتقاته (ويشار اليها جميعا احيانا هنا بمنتجات البترول) الموجودة في المنطقة الحايطة المذكورة الاولى تستخرج منها. ويشمل هذا من غير حصر لمجموعة ما سبق ذكره ملكية الاشياء المذكورة. وحقوق البحث. والحفر. والاستخراج والتكرير. واجراء الصليبات. ونقل. وخزن. وبيع. وتصدير النفط المذكورة. وحقوق استخدام الارض والجزر ان وجدت. والمياه الاقليمية التي تحيط بالمنطقة الحايطة المذكورة كما هي موضحة فيما سبق والارض التي تحت هذه المياه الى اتم حد لازم او مرغوب فيه عقلا لتق. واجراء الصليبات المذكورة لاستخراج مثل هذه المنتجات البترولية المذكورة. وتكريرها. واجراء عمليات لها. ونقلها وخزنها وبيعها. وتصديرها. واقامة وصيانة الوسائل اللازمة والمرغوب فيها عقلا لاجراء الصليبات التي تعرض في عمارة مثل هذه الحقوق. وفي تقدم واستغلال الممتلكات التي تنطبق بها هذه الحقوق بما في ذلك الوسائل الانسانية التي من شأنها تحسين حالة المواطنين المستغلين بمثل هذه الصايات أو تسليمهم.

المادة الثانية

من غير تحديد بأية حال أو طريقة لعمومية الحقوق المبينة في المادة الأولى من هذه الاتفاقية يكون من المفهوم والمتفق عليه ان مثل تلك الحقوق تشمل بدور خاص ما يأتي :-

الحق - داخل المنطقة المحايدة - في بناء وصيانة . وإدارة آبار
ومعامل التكرير ومصانع السكيد . وتجديد المنشآت الأخرى لاستخراج
وأجراء عمليات المنتجات البترولية المستخرجة وخطوط الانابيب وصهاريج
التخزين . ووسائل التخزين الأخرى . والسكك الحديدية والطرق الجوية
والطارات والمرافق . والمرافق . وأعمال الموانئ والأرصفة . وأحواض
السفن . والأساكن . والمرافق وسدود تكسير الأمواج . ومحطات الوقود .
وخطوط تحت الماء . والإماكن التي تنتمي عندها . واية وكل كيفية
وسيلة لنقل مثل هذه المنتجات او المواد المستخدمة الذين يخفون في
عمليات الشركة . وخطوط التفراف والتلفون . والراديو في المنطقة المحايدة
فقط بشرط احترام متطلبات الامن العام ووسائل المواصلات الأخرى
ومستودعات السيارات (قراجات) والحطائر للطائرات (هنجر) ودور
التصليح ومحطات التزويد بالوقود وغرفة لاي من المعدات .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه الاتفاقية محقودة في الرياض

في اليوم الثاني والاربعين من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٦٨ الموافق
اليوم الاربعين من شهر فبراير سنة ١٩٤٩

بين و بعمرة حكومة للملة العربية السعودية و يطلق عليها فيما إلى
(الحكومة) و باسفيك و سترن اويل كوربوريشن و هي شركة مكونة
في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ تحت قوانين ولاية ديلاوير في الولايات المتحدة
الاميركية و موجودة حاليا تحت القوانين المذكورة و بموجبها و فيما إلى يطلق
عليها (الشركة) ثبت ما يأتي :

حيث ان حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية يملك
- فيما يملك - حق السيادة على وفي نصف مشاع في ملكية المنطقة المحايدة
الواقعة بين البلاد العربية السعودية والكويت وذلك طبقاً لتلك المهادنة
الخاصة المبرمة بين حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن
الفيصل آل سعود ملك البلاد العربية السعودية وسمو احد الجابر الصباح
شيخ الكويت بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ الموافق ربيع الثاني سنة ١٣٤١
وحيث ان حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية يملك
- فيما يملك - حقوق الزيت والغاز فيما يملك بنصف الملك المشاع المذكور.
وحيث ان حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية قد
نواض الحكومة في ابرام هذه الاتفاقية .

وحيث ان الشركة راغبة في الحصول من الحكومة والحكومة راغبة في ان تنقل الى الشركة وتمتعها بالامتياز والحقوق المبينة والموصوفة فيما يلي بشأن المنطقة التي تنطبق عليها المعاهدة المذكورة للبرمة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ السابق الاشارة إليها. وبشأن نصف مشاع في الجزر ان وجدت والمياه الانليمية المتعلقة بتلك المنطقة. وكل ذلك يسمى فيما يلي (المنطقة الحايضة) وذلك بموجب المواد والشروط الموضحة فيما يلي :

الآن. وبناء عليه. ومع اعتبار التمهيدات والانفاقات المتبادلة
والتمهيدات الواردة فيما يلي :

فالحكومة يمثلها حضرة صاحب المعالي الشيخ عبد الله السابان الخندان
وزير مالية البلاد العربية السعودية نائبا عن الحكومة .

والشركة ويمثلها مستر برناباس . ب . هاد فيله نائب الرئيس نائباً
عن الشركة بموجب هذا يتفقان على ما يلي :

مرسوم رقم (١٤) / ١ / ٤٩ / ٣١٥٦

بمنج اعتبار بنرولی

نحن عبد العزيز عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية .

بعد الاعتماد على الله تعالى وبعد الاطلاع على اتفاقية نجد والكويت
لمؤرخة ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ وعلى الاتفاقية المكونة من اربع
وخمسين مادة الموقع عليها في الرياض في اليوم الثاني والعشرين من شهر
ربيع الثاني سنة ١٣٦٨ الموافق اليوم العشرين من شهر فبراير سنة ١٩٤٩
بين وزير مالينا

وبين مستر برناباس . ب . هادفيلد نائب رئيس شركة باسفيك
= قرن اويل كوربوريشن (المؤسسة في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بموجب
يوأئين ولاية ديلور من اعمال الولايات المتحدة الامريكية) بصفته ممثلا
مفوضا عنها اسما بما هو آت :

المادة الأولى

يرخص لشركة باسفيك وستن اويل كوربوريشن المذكورة
بامتياز بترولى فى حصتنا الشائعة منافسة فى المنطقة المحايدة العربية السعودية
الكويتية ضمن الحدود وبمقتضى الشروط والاجكام الواردة فى الاتفاقية
الوقع عليها بين وزير ماليتنا وممثل الشركة فى اليوم الثانى والعشرين من
شهر ربيع الثانى سنة ١٣٦٨

المادة الثانية

نصادق على الاتفاقية للشار إليها اعلاه والمحققة برسومنا هذا ونأمر
بوضعها موضع التنفيذ اعتبارا من اليوم .

المادة الثالثة

تصادق ايضا على الاتفاقية الخاصة بالامانة بالاتفاقية الاصلية بنفس
التاريخ ونفس بوضعها موضع التنفيذ .

المادة الرابعة

على وزير ماليتنا تنفيذ أحكام هذا المرسوم .
صدر في قصرنا بالرياض في هذا اليوم الأحد الموافق ٢٢ ربيع
الثاني سنة ١٣٦٨

التوقيع الملكي
عبد العزيز

المساكن والمخازن، واحياء للسكن، ومدارس، ومستشفيات ومستوصفات، وخدمات، ووسائل الترويح عن النفس، ومخازن القوت (كساري) وسرا كز توليد القوة، والمنافع والاغراض الاخرى المتصلة بعمليات الشركة الواردة في هذه الاتفاقية ومحطات توليد القوة وتوزيعها، وخلاط القوة، وكل الوسائل السكرائية، وآبار المياه الارتوازية وغيرها من آبار المياه، وكل الوسائل للحصول على المياه وتخزينها ونقلها، والمجاري، والوسائط المائية للصحة الاخرى، ومع احترام أنظمة المهاجر وحقوق النهر، حق استعمال المواد الطبيعية الموجودة في المنطقة المحيطة المذكورة او مواردها كما ترى الشركة انه مناسب للاستعمال المادي في شؤون بناء وصيانة وإدارة الوسائل المبينة بوجه عام في المادة الاولى من هذه الاتفاقية، او على وجه اخص المبينة في هذه المادة الثانية منها، وبما ين تشييل عمليات الطارات والمطارات الجوية والتعارف وواصلات الراديو في المنطقة المحيطة وفي البلاد متصل بشؤون الأمن العام فيها، فمن التفق عليه أن تكون هذه الامور موضوع اتفاق يعقد فيما بعد لتنظيمها في منطقة الامتيازات بين طرفي هذه الاتفاقية وان يتضمن الاتفاق المذكور أية مدفوعات اضافية او مسؤوليات مالية على عاتق الشركة فيما يتعلق بالمنطقة المحيطة، ولكن من المعترف به ان الشركة في المراحل الأولى من عملياتها الواردة هنا تستخدم الطارات وميادين نزول الطارات والتعارف والراديو داخل المنطقة المحيطة، ومن المتفق عليه ان للشركة ان تفعل هذا الى ان تمام هذا الاتفاق للنظم ولكن ذلك مع احترام حق الحكومة في الاشراف العام والمراقبة بمصاريف على حساب الشركة، وعلى الشركة ان تقصر استخدام مثل هذه الوسائل على الامور المتصلة بالعمليات المذكورة هنا وان تباع الحكومة مقدما عن ذبذبة وطول موجات اي معدات راديو مائة نسجملها.

واحكام المادة الثامنة والأربعين من هذه الاتفاقية فيما يتعلق بحق الاستيلاء على الممتلكات عند انتهاء مدة هذه الاتفاقية، وكذا احكام المادة الثلاثين من هذه الاتفاقية بشأن حق الحكومة في استعمال تلك الممتلكات تنطبق من كل الوجوه على الممتلكات والمعدات التي تستعملها الشركة في صيانة وتشغيل عمليات الطارات والمطارات الجوية والتعارف والراديو ومحطات توليد القوة.

المادة الثالثة

مع الاحتفاظ بالحق الموجود لأي صاحب حق سطحي - ما عدا حفرة صاحب الجلالة الملك - في الحصول على تعويض الضرر الذي يلحق ملكه، او مقابل استعمال ذلك الملك، ومع احترام حق حفرة صاحب الجلالة الملك فيما يتعلق بالأراضي المنزوعة او المستثمرة بكيفية اخرى التي يملكها جلالته في الحصول على ايجار او تعويض عنها يعدل ما يتحصل عليه عادة من اراض مشابهة، يكون للشركة بدون مانع او رسوم او عائق قايما ما يتخالف ذلك من الشروط المبينة هنا حق الحيازة، والاشغال - لاحق التملك - بالنسبة لأية مساحات في المنطقة المحيطة ترى الشركة انها لازمة او مرغوب فيها عقلا فيما يتعلق باستعمالها لحقوقها او قيامها بالتزاماتها الواردة في هذه الاتفاقية، وعلى الشركة ان تباع الحكومة من المساحات التي ترى من المعقول ضرورة او رغبة في الاحتفاظ بها، وعند ما يكون لازما للشركة او مرغوبا فيه عقلا فيما يتعلق بعملياتها المبينة هنا ان يكون لها استعمال أية ممتلكات يكون فيها صاحب الحق السطحي مستحقا للتعويض تتخذ الحكومة - على نفقة الشركة - الاجراء المناسب بقصد تحويل الشركة استعمال تلك المساحة ولا تتحمل الحكومة أية مسؤولية من جهة نتيجة أية اجراءات تتخذها لهذا الغرض.

بالاضافة الى حيازة واشغال بعض اجزاء المنطقة المحيطة - من غير تملكها كما سبق البيان - يسوغ للشركة ان تستأجر من أي مالك لجزء أو أجزاء من هذه المنطقة المحيطة و/ او البلاد العربية السعودية كما ترى الشركة انه لازم او مرغوب فيه عقلا لتعلقه بعملياتها المبينة هنا ولا اتصالها بها بشروط ترضى الشركة وذلك المالك بموافقة الحكومة تلك الموافقة التي يجب ان لا تمنع او تؤخر بغير مسوغ معقول.

المادة الرابعة

على الشركة ان تدفع للحكومة عند توقيع هذه الاتفاقية مبلغ تسعة ملايين وخمسمائة ألف (٩ ٥٠٠ ٠٠٠) دولار بعملة الولايات المتحدة الاميركية، وقد اودع هذا المبلغ لدى قرائني ترست كومباني بنيو يورك ويصبح ملكا غير معاق على شرط وخالصا للحكومة وحدها بمجرد توقيع الطرفين على هذه الاتفاقية.

المادة الخامسة

أ - تدفع الشركة ريماء مقداره خمسة وخمسون (٥٥) - ذنابا بعملة الولايات المتحدة الاميركية عن كل برميل من براميل الولايات المتحدة من الزيت الخام الذي تحصل عليه من المنطقة المحيطة، ويشمل هذا أي زيت خام تحصل عليه لحسابها الخاص او بحسب لها من الانتاج الذي لا تقوم به الشركة او الانتاج الذي يتم باشتراك الشركة او بالنيابة عنها مع طرف او اطراف أخرى، ولكن لا يشمل الزيت الخام الذي تنتجه الشركة او من أية عملية مشتركة للشركة أو بالنيابة عنها مع أي طرف او اطراف أخرى يطلب من الشركة ان تسلمه أو تحسبه لأي شخص أو شركة أو جهة سيامية بسبب طبيعة او نطاق الحق الشائع المحول للشركة بموجب هذه الاتفاقية، حيث ان قصد الطرفين ان الزيت الخام الذي تحتفظه الشركة هو وحده الذي يخضع لهذا الربيع وأن لا يتعد هذا الزرع الواحد بالنسبة لأي زيت خام ولا يستحق ذلك الربيع عن الزيت الخام الذي يستهلك في حدود المعقول في عمليات الشركة أو ما يتعلق بها، ولكنه يستحق عن أي زيت خام يتم للحكومة بموجب المادة الحادية عشرة الواردة في هذه الاتفاقية، والزيت الخام الذي يستحق الربيع عنه يقدر بمداسته ماء الماء والرمل والمواد القريبة الاخرى.

ب - تدفع الشركة أيضا للحكومة ريماء مقداره اثنا عشر ونصف (١٢ ½) في المائة من المبيعات الاجالية التي تحصل عليها الشركة لحسابها الخاص من بيع أي غاز طبيعي أو منتجات أو مستخرجات أي غاز طبيعي مستخرج ويصنع ويبيع بمعرفة الشركة من المنطقة المحيطة المذكورة بعد خصم تكاليف تحميل ونقل هذا الغاز الطبيعي أو منتجات الغاز الطبيعي من مكان استخراجها الى جهة الوصول النهائية أو الى مركز الاستهلاك، ولا تجبر الشركة على أن تجمع أو تستخلص أو تكشف اياها من مثل هذا الغاز الطبيعي واذا ما استخلصت أو جمعت أو كشفت اياها من مثل هذا الغاز الطبيعي أو منتجات الغاز فانه يجب عليها أن تباع الحكومة عن هذا، ومن المفهوم أنه يقصد بالغاز الطبيعي ومنتجات الغاز الطبيعي الغاز الناتج من البترول ومنتجاته ومستخرجاته ومستخرجات البترول فقط.

ج - يدفع هذان الربيعان شهريا في أو قبل اليوم الثلاثين من نهاية الشهر الذي استحق عنه أحدهما أو كلاهما، ولكن بشرط أن لا تدفع مثل هذه الدفعات الشهرية لحساب الربيع الذي يستحق بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة الا وحق فقط اذا ما جازز مجموع المستحق من الربيع للحكومة طرف الشركة عملا بالفقرة (أ) من هذه المادة عن السنة التي دفعت عنها الشركة الربيع للقدم والدفع من الشركة طبقا للمادة السادسة التالية من هذه الاتفاقية.

المادة السادسة

ابتداء من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية وبعد هذا سنوي في مثل هذا تاريخ المذكور تدفع الشركة للحكومة مبلغ مليون واحد (١ ٠٠٠ ٠٠٠) دولار بعملة الولايات المتحدة الاميركية مقدما تحت حساب الربيع الذي تدفعه الشركة عن السنة التالية للدفع كما هو مبين في المادة الخامسة عشرة (أ) من هذه الاتفاقية، واذا ما قلت جلة المستحق من الربيع طبقا للمادة الخامسة عشرة (أ) من هذه الاتفاقية في سنة ما عن المليون الواحد (١ ٠٠٠ ٠٠٠) دولار، كان للحكومة على الرغم من ذلك الحق في الاستيلاء على المدفوع مقدما تحت حساب هذا الربيع عن تلك السنة ولا يحق للشركة ان تسترد أي جزء منه الا في الحالة اللزوم عنها في المادة الثانية والاربعين من هذه الاتفاقية وهي حالة خفض الحكومة للانتاج، فان

قصد الطرفين أن مقدار ما تدفعه الشركة مقدما عن كل سنة بذاتها أي مبلغ مليون واحد (١ ٠٠٠ ٠٠٠) دولار المذكور هو الحد الأدنى للربيع عن كل سنة واحدة، بمجرد توقيع هذه الاتفاقية بعملة الولايات المتحدة الاميركية مبلغ مليون واحد (١ ٠٠٠ ٠٠٠) دولار بموجب هذه المادة السادسة، وقد اودع هذا المبلغ في شركة قرائني ترست كومباني بنيو يورك ويصبح ملكا غير معاق على شرط وخالصا للحكومة وحدها بمجرد توقيع الطرفين على هذه الاتفاقية.

المادة السابعة

خلال تسعين (٩٠) يوما بعد كل حلول سنوي ان تاريخ توقيع هذه الاتفاقية تدفع الشركة للحكومة.

أ - مقدارا بعملة الولايات المتحدة الاميركية معادلا لحصة عشرين (٢٥٪) في المائة من صافي الارباح التي حصلت عليها الشركة السنة المنتهية في التاريخ السنوي المذكور من بيع المنتجات والمستخرجات بما فيها الغاز ومنتجات الغاز ومستخرجات الغاز التي حصلت عليها الشركة من المنطقة المحيطة المذكورة والتي لم تسكر بمعرفة الشركة في أي معمل من معامل التكرير المنشأة بمعرفة في تلك المنطقة المحيطة المذكورة.

ب - مقدارا بعملة الولايات المتحدة الاميركية معادلا لعشرين (٢٠٪) في المائة من صافي الارباح التي حصلت عليها الشركة خلال تلك السنة من تشغيل أي معمل أو معامل التكرير المنشأة بمعرفة الشركة في المنطقة المحيطة المذكورة.

من المفهوم والمتفق عليه أنه ان يكون هناك ازدواج في نصيب الحكومة في حصتها في الارباح عن الشركة الواحدة عملا بالفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة على التعاقب ومن المفهوم والمتفق عليه عبارة على هذا أن حصة الحكومة في تلك الارباح بنوعها تكون من قبيل (كريدانترست) الارباح المحولة، بمعنى أن مقدارها يحدد بدخول كل التكاليف المرتبطة بها ولكن لا تتحمل الحكومة مسؤولية في تلك التكاليف أو أية خسارة أخرى، ومن المفهوم والمتفق عليه أيضا أن حصة الحكومة في تلك الارباح تكون مضافا من كل الضرائب الواجبة لأية حكومة أخرى وانها تحدد بدون خصم تلك الضرائب الواجب على الشركة ردها عنها، ومن المفهوم والمتفق عليه فرق ذلك أن مقدار الارباح السنوية وحصة الحكومة فيها تحدد طبقا لما يجري عليه العرف في حساب الزيت مما هو مقبول كقاعدة عامة في مناطق انتاج الزيت الواتمة وسط القارة في الولايات المتحدة الاميركية، وأنه عند قيام الشركة بدفع حصة الحكومة تقدم الشركة شهادة تؤيد مقدار تلك الارباح.

المادة الثامنة

وفاء الشركة بالمبلغ المذكور في هذه الاتفاقية يكون في جلة أولى أي مع صرف في الولايات المتحدة الاميركية أو في المملكة المتحدة تعينه الحكومة كتابة لكل دفعة بذاتها والا يصال الذي يعطيه أي مصرف يحصل تعيينه والدفع إليه طبقا لما تقدم به بتوقيع هذه الاتفاقية يكون معبرا لخدمة الشركة فيما يتعلق بالمبلغ المعطى عنه ذلك الا يصال.

المادة التاسعة

بالاضافة على حقوق الحكومة في أن تحصل على منتجات معينة طبقا للمادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية يكون للحكومة الحق في أن تشتري لاستعمالها الخاص والاستعمال في البلاد العربية السعودية وليس لاعادة البيع للغير في الخارج أو التصدير ووفقا لنفس الشروط بما في ذلك نوع العملة التي يدفع بها الثمن التي تباع بها تلك المنتجات لأي مشتر آخر مع خصم بواقع خمسة (٥) في المائة من الثمن مقدارا لا يتجاوز العشرين (٢٠٪) في المائة في القيمة من مجموع البترول ومنتجات البترول ومستخرجاته والغاز الطبيعي ومنتجاته ومستخرجات الغاز الطبيعي التي تستخرجها الشركة وتحتفظ لحسابها بها في المنطقة المحيطة المذكورة، ويشمل هذا أية منتجات تحصل عليها الشركة لحسابها الخاص أو بحسب لها من الانتاج الذي لا تقوم به الشركة أو الانتاج الذي يتم باشتراك الشركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو اطراف أخرى ولكن لا يشمل

للتنتجات التي تنتجها الشركة أو من أية عملية انتاج مشتركة للشركة أو بالنيابة عنها مع أي طرف أو أطراف أخرى يطلب من الشركة أن تسلمها أو تصحبها لأي شخص أو شركة أوجه سياسة بسبب طبيعة أو نطاق الحق الشائع المحول للشركة بموجب هذه الاتفاقية

المادة العاشرة

عندما يبلغ انتاج الزيت الخام المستخرج بمعرفة الشركة أو الذي تحصل عليه لحسابها من المنطقة الحايطة المذكورة ويشمل هذا أي زيت خام تحصل عليه لحسابها الخاص أو يصحب لها من الانتاج الذي لا تقوم به الشركة أو الانتاج الذي يتم باشتراك الشركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو أطراف أخرى ولكن لا يشمل الزيت الخام الذي تنتجه الشركة أو من أية عملية مشتركة للشركة أو بالنيابة عنها من طرف أو أطراف أخرى يطلب من الشركة أن تسلمها أو تصحبها لأي شخص أو شركة أوجه سياسة بسبب طبيعة أو نطاق الحق الشائع المحول للشركة بموجب هذه الاتفاقية — خمسة وسبعين ألف (٧٥٠٠٠) برميل من راميل الولايات المتحدة يومياً لمدة تسعين (٩٠) يوماً. فان الشركة تبدأ وتتم بأمرع ما يمكن اجراءه في حدود الممول بناءً على معدل أو معدل للتكرير حديثة العارز في المنطقة الحايطة المذكورة يكون الحد الأدنى لمقدورها العمل على الانتاج اليومي اثني عشر ألف (١٢٠٠٠) برميل من راميل الولايات المتحدة من الزيت الخام الا اذا كانت الحكومة بناءً على طلب الشركة قد استغنت عن طلب بناءً على معدل أو معدل للتكرير هذه. ويكون جزؤ من قوة التكرير المشار إليها صالحاً لانتاج غاز واين الطائرات. وتنتج الشركة في معدل أو معدل للتكرير هذه وتبيع للحكومة للاستعمال في تعبئة الطارق والشوارع وذلك وفقاً لنفس الشروط بما في ذلك نوع العملة التي يدفع بها الثمن الذي يباع به عادة فيما عدى المقدار الذي تنطبق بشأنه قاعدة خصم الخمسة (٥/٠) بموجب المادة التاسعة من هذه الاتفاقية مقدارا من الامتياز حسبما تطالب الحكومة وحسبما يتفق وصالح العرف للتبيع عملا في التكرير بالنظر الى طبيعة ومدى وسائل التكرير وطبيعة نوع الزيت الخام الذي يكررو والحالات الاقتصادية السائدة ويعين موقع أو مواقع معدل أو معدل للتكرير هذه باتفاق متبادل بين طرفي هذه الاتفاقية.

المادة الحادية عشرة

ابتداءً من السنة التالية لحلول الوعد الدولي لتاريخ عقد هذه الاتفاقية بعد البسء في بناء معدل أو معدل للتكرير. تسلم الشركة سنوياً — بدون مقابل أو تكاليف — للحكومة في جدة و/ أو الرياض حسب رغبة الحكومة عند كل مرة من مرات التسليم مائة ألف (١٠٠٠٠٠) جالون من الغاز واين بوحدة الولايات المتحدة وخمسين ألف (٥٠٠٠٠) جالون بوحدة الولايات المتحدة من الكيروسين أو — اذا أرادت الحكومة مقدار خمسين ألف (٥٠٠٠٠) جالون بوحدة الولايات المتحدة من الغاز واين عوضاً وبدلاً من الكيروسين المذكور. وتبقى الشركة قبل هذا التسليم على نفقتها وصالح الحكومة وسائل للتخزين ثابتة مائة وخمسون ألف (١٥٠٠٠٠) جالون بوحدة الولايات المتحدة في كل من المدينيتين المذكورتين على أرض تقدمها الحكومة لهذا الغرض. والحكومة — عند مانتان رغبتهما كتابياً — ان تأخذ غاز واين طائرات بدلاً من أي أو كل الغاز واين أو الكيروسين الذي لها الحق فيه بمقتضى هذه المادة بمعدل جالون واحد من وحدة الولايات المتحدة من الغاز واين الطائرات عن كل اثنين من جالونات الولايات المتحدة من الغاز واين الكيروسين الذي يحق لها الحصول عليه. وتهد الحكومة على نفقتها وسائل لتخزين أو أومية للغاز واين الطائرات.

في حالة ما اذا لم يكتمل معدل أو معدل للتكرير هذه في الوقت الكافي لتزويد الحكومة بالمنتجات المذكورة التي للحكومة حق فيها بموجب هذه المادة. تسلم الشركة للحكومة مقدراً من الزيت الخام يكون كافياً عقلاً لانتاج ما يمدد المقدار الذي لم يسلم من الغاز واين والكيروسين

الذي للحكومة الحق فيه بموجب هذه الاتفاقية ومبلغاً من النفود يعدل التكاليف المعقولة لنفقة تسليم وتكرير ونقل وتحويل الزيت الخام الى غاز واين أو كيروسين.

المادة الثانية عشرة

تحتفظ الشركة في المنطقة الحايطة أو في البلاد العربية السعودية بدفتر حساب تامة وكاملة تظهر بدقة عملياتها في المنطقة الحايطة المذكورة في هذه الاتفاقية ويكون لمندوبي الحكومة أو ممثليها — على تكاليفها ونفقتها الخاصة — فيما عدا الحالة الخاففة الواردة في المادة الثالثة عشرة التالية. ان يعاملوا عليها في كل الاوقات المناسبة وان يعملوا مستخرجات لما فيها. وتسلم الشركة للحكومة مستخرجات شهرية عن انتاجها وبيعها وتقارير التكرير فيها. وتعتبر الحكومة محتويات دفاتر وتقارير الشركة كأشياء سرية ويستثنى من ذلك الارقام التي ترى الحكومة لزوم نشرها. وإي اعتراض للحكومة على مقدار أي مبلغ تدفعه الشركة بموجب هذه الاتفاقية ينبغي ان يبلغ للشركة كتابة خلال تسعين (٩٠) يوماً التالية لتنام هذا الدفع فان لم يبلغ الاعتراض على هذا الوجه يعتبر الدفع صحيحاً ويكون نهائياً وحاسماً ولزماً لطرفي هذه الاتفاقية اما اذا بلغ الاعتراض على هذا الوجه فان ذلك يعتبر من كل الوجوه اشعاراً بوجود اخلال وتسري عليه الاحكام المبينة في المادة الخامسة والاربعين التي ستأتي فيما بعد في هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة عشرة

يكون للحكومة الحق في ان تبين بكل حرية مفتشاً أو أكثر مندوباً أو أكثر وتدفع الشركة للحكومة رأساً بمبلغ ألفين وثلاثمائة (٢٣٠٠) دولار بوحدة الولايات المتحدة الأمريكية في الشهر كمجموع مرتبات هؤلاء الموظفين. يضاف الى هذا كل المصاريف المعقولة التي يتكفلونها في سبيل تأدية واجباتهم. وتقدم الشركة لم أية مساعدة فنية معالومة وعدم — بناءً على طلبهم — بالمعلومات الخاصة الواضحة ويكون لفنشي الحكومة حق تفنن حقل البترول والمناطق والواقع وغير ذلك. وأن يقوموا بأعمال المساحة التفصيلية وأن يعملوا سومات. وان يجررو الابحاث وغيرها. ويكون لهم حق استعمال آلات الشركة وأن يستعينوا بموظفي الشركة المساعدة على شرط ان استعمال آلات الشركة بمعرفة لا يتعارض بأية حال مع حرية استعمال الشركة لها. ومندوب الحكومة في الخارج من غير ان يكون عضواً في مجلس الادارة يكون له كامل الحق في الاطلاع على تقارير الشركة وكذلك جداول اعمال اجتماعات مجلس الادارة ويكون له حق الحضور في اجتماعات مجلس الادارة.

ومن وقت البدء في الابحاث يكون للشركة مكتب في جدة ومندوب ذو صلاحية رسمية لتمثيل الشركة لدى الحكومة. وتقدم الحكومة وسائل المكتب ولاقامة المندوب بناءً على طلب ونفقة الشركة.

المادة الرابعة عشرة

على الشركة ان تكيل أو ترن أو تقيس بطريق توافق عليها الحكومة من وقت الى آخر كل اللواد والمنتجات والمستخرجات التي تسلمها هذه الاتفاقية مما تستخلصه أو تحتفظ به ويحق لمفتشي الحكومة أو مندوبيها المعيّنين رسمياً

أ — فحص السكيل والوزن والمقاس.

ب — فحص المسكاييل والوازين والمقاييس المستعملة في ذلك واختبارها.

واذا ظهر عند الفحص والاختبار خال في احد هذه الاجهزة. فللحكومة حينئذ ان تطالب باصلاح الخلل بمعرفة الشركة وعلى نفقتها. فان لم يجب ذلك الطالب في مدة لا تزيد على ثلاثة شهور. كان للحكومة ان تتخذ حينئذ ما يلزم للقيام باصلاح الخلل ولها ان تسترد تكاليف ذلك الاصلاح من الشركة واذا ظهر عند الفحص والاختبار المذكورين خلال

في أي جهاز من الاجهزة المشار إليها آنفاً كان للحكومة — بعد سماع ايضاح لشركة في هذا الصدد — أن تعتبر ان ذلك الخلل كان موجوداً منذ مدة ثلاثة أشهر شمسية سابقة على اكتشافه أو منذ اخر فحص للجهاز بمعرفة الحكومة متى وقع ذلك الفحص خلال مدة الثلاثة اشهر هذه وحينئذ تتم تسوية الربح على ذلك الاعتبار.

واذا رغبت الشركة في تعديل أو استبدال أحد المسكاييل أو اللوازين أو المقاييس تقدم للحكومة اشعاراً معقولاً لئتمكن بمثل الحكومة من الحضور أثناء القيام بمثل هذا التعديل والاستبدال.

المادة الخامسة عشرة

ليس لشركة ان تحول الامتياز والحقق الممنوحة بمقتضى هذه الاتفاقية الا بموافقة الحكومة كتابة. ومع ذلك اذا قبلت الشركة أن تدفع للحكومة خمسة وعشرين (٢٥/٠) في المائة من صافي ربح رأس المال — ان وجد — الذي ينتج من بيع ذلك الامتياز وتلك الحقوق بعد أن يخضع منه أي وكل الضرائب المستحقة لاية حكومة أخرى عن هذا الربح والمكسب (ومن المفهوم والتفق عليه انه الى الحد الذي تسمح به قوانين تلك الحكومة الأخرى يعتبر المبلغ الذي يدفع للحكومة المذكورة كأنه من مصاريف البيع ويستثنى عند حساب الضريبة) وكان ذلك الربح المقترح لشركة امريكية اومن غرب أوروبا لها حصة حسنة ومرغوب فيها لدى الحكومة العربية السعودية ولها من الممتلكات الخاصة ما لا يقل قيمته من ثلاثين مليون (٣٠.٠٠٠.٠٠٠) دولار وقت البيع فلا بد من ان تعطل أو تؤثر موافقة الحكومة بغير ما يجب معقول. وعند التقدم بمثل هذا البيع في شأن الامتياز والحقق للتقدمة يكون للحكومة حق الانضائية في ان تأخذ هذا بحق الشفعة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسليم الشركة للحكومة كتابة اعلاناً عن قصدتها في اجراء هذا البيع بنفس الشروط التي بموجبها عرض البيع لأي شخص أو شركة أخرى. وفي حالة استعمال الحكومة لهذا الحق في لشراء بحسب ربح الشركة الخاص من البيع ومكسبها فيه ونصيب الحكومة في المكسب بحسب نفس القواعد التي تنطبق في حالة البيع لأي طرف آخر. بحيث تحصل الحكومة على خصم يساوي مقدار نصيبها في الربح وعلى الرغم مما تقدم فان لشركة خلال سنة من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية. الحق في تحويل هذه الاتفاقية والامتياز والحقق الممنوحة بموجبها لشركة تشغيل تكونها وتسري عليها احكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالمربوب لدى الحكومة. وتقوم شركة التشغيل تلك مقام الشركة التي هي طرف في هذا العقد وبدلاً عنها وإعادة ذلك الامتياز وتلك الحقوق من شركة التشغيل الى شركة باسفيك وسترن اويل كوربوريشن بغير مقابل نقدي لا يعتبر بيماء في مفهوم هذه المادة وتحتفظ الحكومة لنفسها بحق الموافقة او عدم الموافقة من ناحية الرغبة للحكومة فيما يتعلق بمساهمة شركة التشغيل وموظفيها وموظفي الشركة في المنطقة الحايطة المذكورة ورغبات الحكومة في هذا الصدد واجبة التنفيذ. ومن المفهوم والتفق عليه انه لا اعتراض للحكومة على باسفيك وسترن اويل كوربوريشن كمساهمة في شركة التشغيل وان الحكومة لن تعطل أو تؤثر بغير سبب معقول الموافقة المطلوبة وفقاً لهذه المادة.

واذا حول الامتياز والحقق المنوه عنها هنا الى شركة مكونة بمعرفة الشركة لغرض القيام بالعمليات المذكورة هنا وقامت شركة التشغيل هذه بعد سنة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية باصدار أو طرح أسهم للاكتتاب فيها في رأس مالها بمقابل نقدي لأي شخص أو شركة غير باسفيك وسترن اويل كوربوريشن. فان للحكومة أو لأي فرد من الرعايا العرب السعوديين توافق عليه الحكومة في مدى ثلاثين يوماً (٣٠) بعد أن تسلم الحكومة من الشركة كتابة اعلاناً عن قصد شركة التشغيل في اصدار تلك الاسهم الحق في المساهمة بالا كتتاب بخمسة وعشرين (٢٥/٠) في المائة من الاسهم

لتي تصدر أو تطرح للاكتتاب فيها وذلك بنفس السهم ونفس الشروط
لتي بموجبها يحصل اصدار او طرح تلك الاسهم للاكتتاب لآخرين بما في
ذلك العملة.

المادة السادسة عشرة

لشركة ان تعقد اتفاقات أو اتفاقات مع أى طرف آخر لا تراه الحكومة
غير مرغوب فيه وتكون لديه أى حقوق في أو بشأن الزيت أو الغاز
أو منتجات البترول الأخرى ناشئة عن أو متعلقة بالنصف للشاح الباقي
في المنطقة الحادية المذكورة . من أجل الادارة المشتركة لاي من أو كل
العمليات المذكورة هنا بحيث ان حقوق والتزامات طرفي هذه الاتفاقية
لا تتغير أو تعدل بآية حال بذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات وتظل الشركة
مسؤولة عن سعادة هذه الاتفاقية بمعرفة من تعاقدها معه من الغير . وأى
اتفاق تعقده الشركة يجب أن يشير الى هذه الاتفاقية ويتضمن نصاً صريحاً
بأن وجوب سعادتها .

ويكون لشركة الحق في أن تذيب الغير في القيام بالعمليات التي
لشملها هذه الاتفاقية بشرط الحصول على موافقة الحكومة مقدماً — وهي
موافقة يجب أن لا تعطى أو تؤخر بغير ما يجب معقول — لتشغيل مقاولين
بمس لم يغير هذا الطريق حق في العمل في البلاد العربية السعودية .
وتكون الانضباط للقوانين العرب السعوديين اذا ما تعادلت الظروف
بإلاحوال وفي تلك الحالات يكون لمن تعهد إليهم الشركة بعمليات نيابة
عنها — وهي ملزمة بتحمل المسؤولية عنهم — أن يتمتعوا بكل الحقوق
والامتيازات التي تسكنها هذه الاتفاقية لشركة ما دامت تلك الحقوق
والامتيازات تتعلق مباشرة بالامتياز الوارد في هذه الاتفاقية .

المادة السابعة عشرة

على الشركة أن تبدأ خلال تسعة شهور بعد توقيع هذه الاتفاقية
في القيام بعمليات استكشافية بقصد الكشف عن الزيت في المنطقة
الحادية المذكورة . وأن تجري هذه العمليات وفقاً لاصول التشغيل
الحسنة السليمة وطبقاً للأعمال والاساليب الحديثة المقبولة .
وخلال سنة من توقيع هذه الاتفاقية تبدأ الشركة عمليات الحفر وقبل
انتهاء السنة الثانية من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية يجب على الشركة
أن تكون قد أتت على الأقل اعماقاً مجموعها جملة ستة آلاف (٦٠٠٠)
قدم ويجب على الشركة قبل انتهاء السنة الثالثة من توقيع هذه الاتفاقية
أن تكون قد أتت على الأقل حفر اعماق مجموعها جملة ستة عشر ألف
قدم (١٦٠٠٠) ويكون الحفر في جميع الاحوال وفقاً لاصول التشغيل
الحسنة السليمة وطبقاً للأعمال والاساليب الحديثة المقبولة . وعلى الشركة
أن تتخذ التدابير المقبولة لمنع دخول الماء الى أي من الطبقات التي يكون
فيها زيت بقول وتسد بأحكام أي فتوب غير منتجة تكون قد حفرتها
ثم تركتها وعلى الشركة أن تتخذ كل الاحتياطات المقبولة ضد الحريق
أو أي فقدان أو ضياع آخر لزيت البترول أو الماء . وعليها أن تجعل الآبار
ومواقعها في حالة نظيفة في حدود العقل .

وعلى الشركة أن تخبر الحكومة على وجه العموم بتقديم نتائج أبحاثها
واستكشافاتها وعمليات الحفر والتعدين والاستثمار . وتعامل تلك
الآخبار كمعلومات سرية .

المادة الثامنة عشرة

على الشركة أن تقدم للحكومة خرائط تظهر الموقع الجغرافي لكل
ترب أو بئر تحفرها لأجل زيت البترول وعليها أن تحتفظ بكل العينات
ومستخرجات الباطن التي تؤخذ لأجراء التجارب والاختبار أو التحليل
وعليها أن تجعل كل ذلك في متناول الحكومة عند طلبها .

المادة التاسعة عشرة

على الشركة أن تعطي الحكومة — بناء على طلبها — نسخاً من كل
الخرائط والرسومات وكل المعلومات التي يمكن أن تحصل عليها في عملياتها
المذكورة . سواء كان ذلك خلال الاستكشاف أو الحفر أو الاستغلال .

وعلى الحكومة أن تعتبر هذه المعلومات سرية . وكذلك يجب على الشركة
أن تقدم على نفقتها للحكومة عند نهاية الشهر الثالث من كل سنة مالية
من سنى الشركة تقريراً كاملاً مفصلاً باللغة العربية عن كل عمليات الشركة
المبينة في هذه الاتفاقية خلال السنة المنصرمة وعلى الحكومة أن تدير هذا
التقرير سرىاً ولمثل الحكومة في الأوقات المناسبة أن يفحص ما لدى
الشركة من خرائط وتقارير جيولوجية تتعلق بالمنطقة الحادية وعلى الشركة
أن تحتفظ بتلك التقارير أو نسخ طبق الأصل منها في لمنطقة الحديدة
أو في البلاد العربية السعودية وتعرض الشركة على الحكومة مشروعات
المسلك الحديدية والموانئ والمرافق والمطارات وخطوط الأنابيب وخطوط
التلغراف والتلفون والأبنية الخاصة لاستعمال الحكومة للنظر في الموافقة
عليها ويجب أن لا تعطى تلك الموافقة أو تؤخر بدون مسوغ معقول .

المادة العشرون

يجب على الشركة أن تجري كل عمليات البحث والاستكشاف
والاستغلال والحفر والتعدين المنفوعة عنها في هذه الاتفاقية بكل نشاط واستمرار .

المادة الحادية والعشرون

تستخدم الشركة في عملياتها في المنطقة الحادية المذكورة عرباً سعوديين
أو غيرهم من العرب الى أقصى حد ممكن عمالاً . وفي هذا السبيل تعطى
أفضلية التوظيف أولاً للمواطنين العرب السعوديين ثم لرعيا الام العربية
الأخرى الصديقة فيما يتعلق بالعمل الذي يكونون أهلاً له . لكن يكون
لشركة حق استخدام واستحضار موظفين من غير العرب من طبقة المهرة
والفنيين والشرفيين بقدر ما تراه ضرورياً ومرغوباً فيه عقلاً وغيرهؤلاء
من الموظفين الذي لا يمكن الحصول عليهم من البلاد العربية السعودية
أو الام العربية الأخرى الصديقة وعلى الشركة أن تقدم كل التسهيلات
المقبولة في توجيه تدريب وتعليم عاملها وموظفيها في المنطقة الحادية المذكورة
بقصد تقديم ورفع مكانتهم في الشركة وعزلهم من الخدمة وبمعدن المنطقة
الحادية ومن البلاد العربية السعودية — بناء على طلب الحكومة كل
مستخدم أو عامل تكون الشركة قد استقدمته من الخارج اذا تسبب بأعماله أو
سلوكه في الإخلال بالسلم أو في ازعاج عام أو أصبح غير مرغوب فيه لاي
سبب آخر . وتدفع الشركة لسكن من تستخدمه في المنطقة الحادية المذكورة
من عمال وموظفين اجوراً عادلة تمنحها وقت الاستخدام وتضع الشركة
وتقيم لمصلحة موظفيها في المنطقة الحادية المذكورة أنظمة مناسبة للعيش
والتقاعد والتوفير وضد الحوادث ولتأمين الزايا الصحية عند ما تبرر هذا
عقلاً طبيعياً ومدى عمليات الشركة طبقاً لتشريع العمل الذي يطبق في
المنطقة الحادية المذكورة .

واذا ما رخصت لاي عمال أجانب يجب على الشركة بمجرد تمام
العمل الذي حصل للتخصيص من أجله أن تبيد على نفقتها الخاصة أى
شخص الى بلاده سبق الترخيص له ولم يحصل على موافقة الحكومة
على البقاء في المنطقة الحادية أو البلاد العربية السعودية ومن المفهوم أنه
لا يكون ممة تفريق في المعاملة في المنطقة الحادية فيما يخص بالسكنى والاجور
والتأمينات ووسائل الترويح عن النفس بين العمال الاجانب والعمال من
أهل البلاد من فئة واحدة .

المادة الثانية والعشرون

تقوم الشركة بتقديم العناية والخدمات الطبية بدون مقابل لكل
من يشتغلون فيها وللموظفي الحكومة الذين يعملون في المنطقة الحادية
المذكورة . وتشفى وتمد وتعين الموظفين اللازمين وتستمر في الصيانة
والانفاق على وسائل المستوصفات . والعيادات . والمستشفيات بدرجة
تسكنى عقلاً لتحقيق هذا الغرض .

المادة الثالثة والعشرون

خلال ثلاث سنوات بعد حصول الشركة على الزيت الخام من
المنطقة الحادية المذكورة بما فيه أى زيت خام تحصل عليه الشركة لحسابها
الخاص أو يحسب لها من الانتاج الذي لا تقوم به الشركة أو من الانتاج

الذي يتم باشتراك الشركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو أطراف أخرى ولكن
لا يشمل الزيت الخام الذي تنججه الشركة أو من أية عملية مشتركة
لشركة أو بالنيابة عنها من طرف أو أطراف أخرى يطلب من الشركة أن
تسله أو تحسبه لاي شخص أو أي شركة أو جهة سياحية بسبب طبيعة
أو نطاق الحق الشائع المحول لشركة بموجب هذه الاتفاقية بكليات يبلغ
معدلاً خمسة عشر ألف (١٥٠٠٠) برميل من براميل الولايات المتحدة
يومياً لمدة ثلاثين (٣٠) يوماً باستمرار . يجب على الشركة بموافقة الحكومة
وتحت مراقبتها واشرافها أن تشيد وتؤسس وتجهز بالموظفين وتستمر في
الاتفاق على وسائل تعليمية في المنطقة الحادية المذكورة .

أ — لأجل التعليم الابتدائي لاولاد الموظفين العرب السعوديين الذين
يشتغلون لشركة . وما يلي ذلك من تعليم من يبدو عليه من بينهم اعتماد
للتعلم في فروع فنية تؤهلهم ليصبحوا موظفين مهرة أو فنيين أو مشرفين
في الشركة .

ب — ولأجل التدريب الصناعي والتجاري لأشخاص عرب
سعوديين بقصد تدريبهم ليصبحوا موظفين صناعيين وتجاريين في الشركة .

وعلى الشركة ان تقدم منحاً دراسية أو اعانة مالية أخرى لتمكين
الموهوبين بنوع خاص من المتخرجين في مدارسها من الالتحاق بمراكز
التعليم والتدريب العليا في الولايات المتحدة الأمريكية .

وتتعاون الحكومة والشركة في اختيار الطلبة للإفادة من هذا النظام
على أحاسن الإدارة وحدها . كما يتعاونان على وضع خطط السير الدراسي
في تلك البعثات ولكن من المفهوم والمنفق عليه أن التوظيف في الشركة
لا يكون شرطاً للالتحاق بآية مدرسة من المدارس التي تنفق الشركة عليها .

المادة الرابعة والعشرون

تقدم الحكومة لشركة وموظفيها وممتلكاتها وممتلكاتهم حماية
الشرطة والحراس ويحدها هذه الشرطة والحراس من وقت الى آخر في المنطقة
الحادية المذكورة باتفاق الطرفين . وتتولى الحكومة الادارة والمراقبة على
هؤلاء الشرطة والحراس بنفس الطريقة التي تباشرها ذلك بالنسبة لتعيم
من يخضعون لها ، ولا تتحمل الحكومة أية مسؤولية أخرى قبل الشركة
من جهة حماية الشرطة وعمالهم داخل المنطقة الحادية . وعلى الشركة
ان تدفع للحكومة مرتبات هؤلاء الشرطة والحراس . ولا يجوز ان تزيد
تلك المرتبات على المرتبات العادية لأمثالهم من موظفي الحكومة .

المادة الخامسة والعشرون

تعين الحكومة بالتشاور مع الشركة ما يلزم من موظفي الجمارك
والحجر الصحي في الموانئ والمطارات التي تنشأ لشركة أو موظفي الجمارك
والحجر الصحي الإضافيين اللازمين في الموانئ التي تستعملها الشركة وتدفع
الشركة مرتباتهم التي لا تزيد على المرتبات العادية لأمثال هؤلاء
الموظفين الحكوميين . وتمد الشركة على نفقتها أبنية صالحة للسكنى
ومساكن لآلئة لموظفي الجمارك والحجر الصحي في الموانئ والمطارات المبينة
بمعرفة الشركة وتوفى مستلزمات الحجر الصحي المقبولة والاتقاة على نفقة
الشركة في الموانئ والمطارات المنشأة بمقرتها . وعلى الشركة ان تتخذ
جميع الاحتياطات المقبولة في عملياتها المبينة بهذه الاتفاقية وذلك لمنع
انتشار الأمراض في المنطقة الحادية المذكورة .

المادة السادسة والعشرون

على الشركة أن تقيم عند كل منشأة ثابتة تتولاها .

أ — مكتباً ومساكن لمفتش الحكومة ومندوبيها لدى الشركة .

ب — مبنى لاستعمال الشرطة .

ج — مبنى لاستعمال مكتب البريد ومصلحة الصحة العامة والتلفون
المركزي والوسائل الحكومية للتلفونية .

ويجب ان يشمل المبنى المذكور مساكن لآلئة لعمال الحكومة
في تلك المصالح .

- د - مساكن لائقة للموظفين العرب السعوديين الذين تستخدمهم الشركة فيما يتعلق بتلك المنشآت الثابتة .
- هـ - مسجد عادي .
- و - أنابيب عامة للمياه ومحطات اذا تيسر ذلك عمليا .
- ز - تلفونات ووسائل النور والمياه للشرطة والجوارك والبريد والصحة العامة . ومباني التلفزيون .
- ح - اسواق اذا تيسر ذلك عمليا .
- ط - شوارع .

المادة السابعة والعشرون

لا يسوغ للشركة ان تستورد اسلحة نارية معها كان ومنها اذا خالفت ذلك يكون للشركة الحق في مصادرة هذه الاسلحة ومعاينة الخالف وفقاً لقوانينها وأنظمتها ويمكن لموظفي الشركة ان يستوردوا بنادق صيد وفقاً لللائحة الخاصة بتلك الاسلحة ولا يمكن للشركة ان تقيم مخيمات أو أبنية تصمم لاجل الحرب وفي حالة حدوث شيء من هذا يكون للشركة الحق في هدم تلك المخيمات فضلاً عن معاينة الخالف .

المادة الثامنة والعشرون

تعطى الشركة الأفضلية - في شراء منتجات ومستخرجات أى معمل من معامل التكرير المبنية بمقرتها في المنطقة المحايدة المذكورة - للمشترين من أهل البلاد أو للمشترين من امم عربية صديقة عند تساوى للرجعات الاخرى وبفرض الشروط التي تعرض بها تلك المنتجات والمستخرجات للبيع عامة وعادة .

المادة التاسعة والعشرون

يجب على الشركة ان لا تباع - مباشرة او غير مباشرة - اى منتج أو مستخرج تحصل عليه من المنطقة المحايدة المذكورة لأية سلطة اجنبية محايدة أو غير صديقة للحكومة أو لأى واحد من رعايا تلك السلطة أو القاطنين لها مع غيرها بذلك .

المادة الثلاثون

تستخدم الحكومة - بدون مقابل - أية ميناء أو أية وسيلة من وسائل النقل أو خطوط الانابيب - أو للواصلات والوسائل الكهربائية التي تنشأها الشركة وفقاً لهذه الاتفاقية بما في ذلك وسائل الانتقال لموظفي الحكومة في سبيل القيام بواجباتهم في المنطقة المحايدة المذكورة بشرط ان لا يعارض الاستعمال بأية حال مع استخدام الشركة وموظفيها الكامل لتلك الوسائل - وتدفع الحكومة للشركة تعويضا عن الاضرار التي تلحق بهذه الوسائل بسبب استعمال الحكومة لها وللحكومة - وفقاً لاحكام المادة التاسعة من هذه الاتفاقية - الحق في ان تحصل رسوماً واجوراً جركية في الموانئ التي تبنيها الشركة .

المادة الحادية والثلاثون

عند حدوث طارئ قوى ناشئ عن الحرب أو توقع قيام الحرب أو خفة - أو نقص مخرج في منتجات البترول التي تستهلك عمليا يكون للحكومة ان تستولى على ما يلزمها في هذا الصدد من الشركة على قدر ما يتيسر للشركة ان تسد هذه الحاجات . وعند الضرورة فان للحكومة ان تستولى على الحقوق خلال ذلك الطارئ اذا لم يكن ميسوراً للشركة أن توفى هذه الحاجة من انتاجها العادي . فان للحكومة ان تطالب من الشركة أن تزيد انتاجها . وعلى اى حال فلى الحكومة - وفقاً للقانون - ان تدفع للشركة تعويضا عادلاً عن قيمة تلك المنتجات أو الأشياء التي تستولى عليها على هذا الوجه مع احترام احكام المادة التاسعة من هذه الاتفاقية . ومن المفهوم ان المادة الحالية تنطبق على المنتجات والمستخرجات للسكرية . كما تنطبق على الزيت الخام ومستخرجاته .

المادة الثانية والثلاثون

لا تتوول هذه الاتفاقية بحيث تفرض على الحكومة اية التزامات مفروضة عليها باى اتفاق أو معاهدة دولية ولا تتوول هذه الاتفاقية أو أية مادة فيها بحيث تسمى أو تحل بأية حقوق أو امتيازات ناشئة عن أى امتياز أو اتفاقية موجودة إلا فيما يتعلق بحقوق الزيت والغاز المتصلة بملكية النصف الشائع في المنطقة المحايدة المذكورة الذي ارتبطت بالحكومة بشأنه .

المادة الثالثة والثلاثون

تمارس حقوق الشركة الممتدة في هذه الاتفاقية على وجه سائح قانوناً مع الخضوع لقوانين البلاد والاتفاقات القائمة المرتبطة بها الحكومة - إلا فيما يتعلق بحقوق الزيت والغاز المحولة بموجب هذه الاتفاقية ومع احترام حقوق الغير - اذا وجدت - في الحصول على تعويض مناسب ومع الاحترام الواجب عند ممارسة تلك الحقوق (دين وعادات أهل البلاد وحرمة الأماكن المقدسة) وعلى الشركة ان لا تجري عمليات - قصد أو مع غيرها - بذلك - في مساحات مشغولة أو مخصصة لأغراض المساجد أو الابنية المقدسة أو المقابر أو المساكن . وتعطى الشركة تعليمات مريحة لعمالها بهذا المعنى .

وتكون للشركة مسؤولية حسب حكم القانون عن أية خسارة أو ضرر يقع منها خطأ في حق الغير وذلك بدون أية مسؤولية على الحكومة .

المادة الرابعة والثلاثون

أ - لا يجوز للشركة ولا لأحد من موظفيها الذين في خدمتها ان يتدخل في سياسة الحكومة أو شؤونها أو رعاياها .

ب - ليس للشركة ان ترتكب أو تسبب في ارتكاب أى فعل يندرج على اعتداء أو مخالفة لحقوق وامتيازات سيادة الحكومة . واذا ثبت أن أى واحد من موظفي الشركة قد وقع في مثل ذلك فللحكومة الحق في نفيه من البلاد بالإضافة الى أية عقوبة اخرى يفرض بها القانون .

ج - يخضع موظفو الشركة في كل ما يصدر منهم لقوانين البلاد .

المادة الخامسة والثلاثون

لا يسمح للشركة بموجب هذا الامتياز باقامة أى خط الانابيب خارج المنطقة المحايدة وتحفظ الحكومة بحقها في أن تمنح لاية شركة تعمل خارج المنطقة المحايدة ترخيصاً لتقسيم خطوط الانابيب لنقل الزيت عبر هذه المنطقة الى المناطق وليس لاية شركة أو شركات ترخص لها بذلك ان تجري عمليات بكيفية تعارض مع عمليات الشركة في المناطق التي تشمل فيها .

المادة السادسة والثلاثون

أ - ليس من شأن هذه الاتفاقية أن تحد بأية طريقة من حقوق الحكومة في المنطقة المحايدة في أن تمنح لاطراف آخر امتيازات وترخيصات تتعلق بمواد أخرى غير البترول ومنتجات ومستخرجات البترول والغاز الطبيعي ومنتجات ومستخرجات الغاز بشرط ان لا يتضمن ذلك اى ضرر بصالحات الشركة .

ب - ليس من شأن هذه الاتفاقية ان تؤدي الى منح الشركة اى حق في اوملكية لاي ارض في المنطقة المحايدة او التدخل فيما يتعلق بحقوق حفرة صاحب الجلالة الملك او ملاك الحقوق السطحية الآخرين على التعاقب في ايجار الحقوق السطحية في الاراضى المملوكة .

ج - اذا ما منحت الحكومة في اى وقت بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية اى امتياز أو ترخيص كما هو مبين في الفقرة (أ) من هذه المادة وجب على الحكومة ان تراعى ان يشمل هذا الامتياز أو الترخيص احكاماً تلزم الحاصل عليه او عليها بالامتناع عن الاضرار والاعتداء على ممتلكات وعمليات ومصالح الشركة او التدخل فيها .

د - على الشركة ان تبلغ الحكومة عن الرواسب المعدنية والحاصلات المعدنية كالذهب والفضة والنحاس والرصاص واليورانيوم والكبريت والاحجار الكريمة والمياه المعدنية والملح اواى من المعادن والغازات الاخرى التي تكشف عنها فيما عدا تلك التي تدخل في موضوع هذا الامتياز وللحكومة مطلق الحق في ان تمنح امتيازات خاصة بشأنها لاي طرف . تشاء . ويكون للشركة حق الافضلية في ذلك بنفس الشروط والبنود التي تعرض في اعلى عطاء تقبله الحكومة .

هـ - على الشركة ان تصون بكل عناية اية آثار اومقابر اوجبانات اواسوار اومبان تذكارية أو كنوز تكشف عنها خلال استكشافها وبحائثها . وعليها ان تبلغ الحكومة عنها في اول فرصة ممكنة كما يتخذ بصددها ما يجب وتكون تلك الآثار وغيرها من الكنوز ملكاً للحكومة .

و - على الشركة - علاوة على ما تقدم - ان تعطى لجيولوجيها تعليمات ان يبلغوها في تقارير عن اية مساحة اوموقع يحتمل ان يوجد فيه ماء عذب اذا حفر فيه . وعليها ان تأمرهم بان يصفوا عدا كملامة تلك المواقع للدلالة على ذلك . على الشركة ان تبلغ الحكومة عن كل التقارير التي من هذا النوع . وعن الاراضى المشار اليها في تلك التقارير . وتقوم الشركة بعمل طهيرات يدوية أو آبار حيث يوجد الماء بكميات كافية وحيث يمكن القيام بهذا عملياً في ضوء عمليات الشركة

المادة السابعة والثلاثون

على الشركة ان ترفع علم الحكومة العربية السعودية في المنطقة المحايدة .

المادة الثامنة والثلاثون

للشركة ان تستعمل - بدون مقابل لتلك سوى الرسوم العادية التي يدفعها الآخرون أى أو كل الموانئ (بقدر ما هو من حق الحكومة ان تمنح حق الاستعمال المذكور) الواقعة على طول - ساحل البلاد العربية السعودية . ولما ان تستخدم تسهيلات الارصفة والقفل والغزن والمواصلات بقدر ما هو ميسور للاستعمال او التاجير وبفرض الشروط السارية على الغير من افراد وشركات بشأن تلك التسهيلات .

المادة التاسعة والثلاثون

يسمح لموظفي الشركة وطائراتها وسياراتها بدخول المنطقة المحايدة والخروج منها طبقاً لاحكام القانون والانظمة .

المادة الاربعون

يكون للشركة - مع مراعاة احكام المادة التاسعة والاربعين من هذه الاتفاقية - الحق في ان تفتح مخزناً او مخازن لتبيع فيها مستحضرات شركة وموظفي الحكومة مواد الطعام واللباس والزينة والكتب والاثاث المنزلى واللوازم والادوات وغير ذلك من الاشياء التي تلزم احتياج الاحتمال الشخصي او راحة هؤلاء المستخدمين والمواطنين .

المادة الحادية والاربعون

للشركة ان تشتري - بأموال السوق - ما يتعلق بالعمل القوي عنه في هذه الاتفاقية من وقود وماء وطعام وأدوات البناء والانتشاء والبضائع الاخرى من كل نوع . ويكون شراء العملة العربية السعودية محلاً لاتفاق متبادل بين طرفي هذه الاتفاقية .

المادة الثانية والاربعون

يجب ان تكون تحت تصرف الشركة كل الشؤون الفنية في هندسة البترول والانتاج وصناعة التكرير بما في ذلك - من غير تحديد - الحفر والترك والسد والاغلاق . والتصرف بالنساز وغير ذلك . وكل الشؤون الفنية المتعلقة بطريقة بناء وصيانة . وتشغيل الوسائل التي تبنيها وتشغلها وتصفونها الشركة بموجب هذه الاتفاقية . ولن يكون للحكومة أية أعمال او واجبات فيما يتعلق بهذه الشؤون الا فيما يتعلق بالسكك الحديدية والطيران والتلغراف . والراديو .

وعلى الرغم من ذلك يجب على الشركة ان تجري عملياتها في الحفر والانتاج طبقا للحاجات المعقولة وعلى حسب ما يتفق مع الصناعة الحسنة في الحقل الزيتية وذلك كما يرض على كل الشركات التي تجري عمليات في المنطقة العربية السعودية لتعرض حفظ الثروة القومية. بشرط أنه الى الحد الذي فيه ينال الربح الماتحق بمقتضى المادة الخامسةقرة (أ) من هذه الاتفاقية في أية سنة بسبب أى تخفيض يفرض على الانتاج من الحقل الأدنى الربح الذي هو مليون واحد (١.٠٠٠.٠٠٠) دولار للدفعه عن تلك السنة وفقا للمادة السادسة من هذه الاتفاقية. يجب أن يتنص ذلك الحد الأدنى للربح تبعاً لذلك ويجب أن يحسب مقدار ذلك العجز للشركة.

المادة الثالثة والأربعون

إذا ما رأى أحد طرفي هذه الاتفاقية ونوع أى تغيير في القيام بأى التزام وارد فيها من جانب الطرف الآخر لهذه الاتفاقية فإن لذلك الطرف ان يقدم للطرف الآخر اخطاراً مكتوباً بان ذلك الطرف الآخر قد أخل بالالتزامات التي انبثقت عنها في هذه الاتفاقية مبيهاً بوضوح الوجهة التي يدعى وجود التغير بشأنها. وما لم يتم الطرف الذي تسلم ذلك الاخطار - خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد تسلمه إياه - بتبليغ الطرف الآخر كتابة بقبول خلاف مفهوم المادة الخامسة والأربعين من هذه الاتفاقية وبطالب بحسم ذلك الخلاف بمقتضى أحكام المادة الخامسة والأربعين المشار إليها في هذه الاتفاقية يعتبر الطرف المنسوب إليه ذلك التغيير أنه قد ارتكب ذلك التغيير ويجب عليه أن يتدارك ذلك التغيير ويبلغ الطرف الآخر كتابة بالاجراء الذي اتخذه بصدده وذلك خلال تسعين (٩٠) يوماً بعد تسلم ذلك التبليغ بوجود ذلك التغيير وإذا كانت الشركة هي الطرف الذي وقع منه التغيير ولم تكن قد قامت بمعالجة ذلك التغيير وفقاً لما سبق بيانه. أو اذا وجد خلاف من ناحية حدوث ذلك التغيير أو عدم حدوثه أو تداركه من عدمه ولا تكوّن الشركة قد اتخذت ذلك الاجراء بصدده بموجب ما يقتضى به مجلس التحكيم خلال الوقت الذي يحدده ذلك القرار كما هو منصوص عليه فيما يلى في المادة الخامسة والأربعين من هذه الاتفاقية. فالحكومة اذا شأت - أن تبليغ الشركة كتابة ان حقوقها بمقتضى هذه الاتفاقية قد انتهت. وبعبارة تسلم الشركة ذلك التبليغ تعتبر كل ملك الحقوق منتهية تماماً وكلية. ولا يكون للشركة بعد ذلك حقوق أو مصلحة بموجب هذه الاتفاقية أو في أية ممتلكات منقولة أو ثابتة في المنطقة الحادية المذكورة أو في البلاد العربية السعودية وتعتبر أنها قد امتطعت حقوقها في أى وكل للدفعات التي قامت بها الى ذلك الحين بموجب هذه الاتفاقية واذا تضمن التغيير تخلفاً من دفع أى مبالغ بموجب هذه الاتفاقية فإن لشركة تظل مسؤولة عن كل المبالغ المطلوبة منها بموجب هذه الاتفاقية الى ان تقوم بدفع المبالغ الذي بصدده حدث ذلك التغيير.

المادة الرابعة والأربعون

تختلف أى طرف من طرفي هذه الاتفاقية عن القيام بالالتزامات التي عليه أن يقوم بها بموجب هذه الاتفاقية لا يعتبر مكوّن التغيير ما دام ان ذلك يختلف قد نشأ من تقصير الطرف الآخر في الوفاء بالتزام والالتزامات المفروضة عليه بموجب هذه الاتفاقية. او نشأ عن قوة القاهرة.

و يقدر ما يكون قيام أى الطرفين بذلك الالتزام قد تأخر بسبب ذلك التقصير من جانب الطرف الآخر في القيام بواجبه او بسبب قوة القاهرة. تخاف مدة ذلك التأخير الى المدة المحددة في هذه الاتفاقية لوفاء الطرف الآخر الذي تأخر وفاؤه على هذا الوجه.

والقوة القاهرة تشمل تعريضها لتهديد الله. والحرب. والفتنة. والشغب. واضطراب الاهلى. والاضراب. والدمار والاعاصم. والوجه المادية الجزيرية. والبرق. والانفجار. والجريق. والزلازل. وتطم وسائل الانتقال. والمواصلات. وتدخل الغير في مباشرة أى من طرفي هذه الاتفاقية حقوق المذرة فيها. وأي حادث آخر لا يمكن منعه او التحكم فيه. ولا يبقى لأى طرف وتم منه التغيير. ان يدفع بالقوة القاهرة التي

تقع عقب ذلك لتغير كذا لتغييره الا اذا منع ذلك الطرف - بسبب القوة القاهرة المذكورة من امتثال حقه في تدارك ذلك التغيير في المدة المفروضة في المادة الثالثة والأربعين من هذه الاتفاقية.

المادة الخامسة والأربعون

إذا ما نشأت أية مسألة بحدود هذه الاتفاقية لا يستطيع الطرفان المذكوران الاتفاق بشأنها ويشمل هذا - مدرن تحديد - مسائل وقوع التغيير من احد الطرفين بموجب هذه الاتفاقية. وأي اجراءات يجب ان يتخذ من جانب الطرف الذي نسب إليه التغيير بشأن ذلك التغيير المدعى. وما اذا كان أى تغيير قد تدورك ام لا. واذا لم يكن قد تدورك فهو الاجراء الذي يتخذ بعد تدارك هذا التغيير فلاى من الطرفين ان يحظر الآخر كتابة بوجود خلاف مبيهاً على التغيير وجوده ذلك الخلاف. ومبيناً أحد المالكين الذين يرغبان هذا الخلاف. وعالياً الطرف الآخر ان يقوم بإخطاره كتابة - خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد تسلم ذلك الاخطار بقيام الخلاف - باختيار ذلك الطرف الآخر لحكم ثان. ويجب على هذين المالكين خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد تعيين الحكم الثاني ان يبينوا - كما مرجحاً يكون قراره في الخلاف نافذاً في حالة ما اذا لم يستطيع المالك ان يتفقا.

وفي حالة ما اذا لم يبين حكم ثان في المدة المفروضة فيما سبق من هذه المادة لذلك التعيين. تكون للحكم الاول - سلطة عامة وكاملة لحسم الخلاف واذا لم يستطع المالكين في المدة السابقة تحديد هاتى هذه المادة لاختيار الحكم المرجح ان يتفق على اختياره. فان ذلك الحكم المرجح يبين بمعرفة رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة بناء على طلب أى من المالكين.

ويكون مجلس التحكيم مكوّن - حسب مفهوم هذه المادة - من المالكين والحكم المرجح. واذا لم يبين سوى - حكم واحد فن ذلك الحكم وحده. وللمجلس التحكيم ان يقدم جلسات لسماع الدعوى ويطلب امتحان شهود وتقديم أدلة الاثبات الأخرى. واذا تخلف أى طرف متعمداً عن امتحان أى شاهد أو تقديم دليل من الأدلة الأخرى أمر مجلس التحكيم بها فان لمجلس التحكيم أن يصدر قراره فيما يتعلق بالامر المختلف عليه في صالح الطرف الآخر.

وتقدم جلسات سماع الدعوى وغيرها من جلسات مجلس التحكيم في الاوقات والا مكانة التي يتفق عليها المالكين وفي حالة عدم اتفاقها يكون ذلك وفقاً لما يقرره الحكم المرجح ولا يكون دخول تلك الجلسات والاجتماعات مباحاً لجمهور الا اذا اتفق طرفا هذه الاتفاقية على غير ذلك ويكون قرار مجلس التحكيم مبرراً وفي حالى الكتمان. ويتم عليه اعضاء ذلك المجلس اشتراك فيه. وعليهم ان يباغروا كتابة عارفين ويكون نهائياً وتعلانياً وملزماً للطرفين والتخلف عن الامتثال لاي قرار أو امر او توجيه يصدر من مجلس التحكيم يعتبر مكوّن التغيير بموجب هذه المادة ويجب ان يشير ذلك القرار الى الاجراء الذي يتخذه الطرف الذي وقع منه التغيير بشأن اى تغيير يحد المجلس انه وقع ويجدد وقامه على ان يتخذ خلاله ذلك الامتثال. وفي حالة موت او عجز او اى نقص آخر في الاعضاء يلحق اى حكم منوه عنه هنا. او تخلف عن القيام او الاستمرار في عمله. يكون للطرف الذي عينه ان يبين خفاؤه خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ تبليغ الحكم الاخر عن ذلك كسبابة. وفي حالة اذا انقطع الحكم المرجح - لاي سبب - عن القيام بمهله هذا قبل صدور قرار مجلس التحكيم يدين حكم مرجح اخر خلفه بالسكيفية المرسومة فيما تقدم من هذه المادة لتعيين حكم مرجح ويتحمل طرفا هذه الاتفاقية - مضافة - مصاريف اى تحكيم مذكور في هذه المادة الا اذا نفي مجلس التحكيم بغير ذلك في قراره.

المادة السادسة والأربعون

يسوغ للشركة أن تترك وتتخلى عن حقوقها بموجب هذه الاتفاقية بتبليغ الحكومة كتابة عن اختيارها لهذا التترك والتخلى عن تلك الحقوق لمدة لا تقل عن ستة شهور سابقة لتاريخ الحدد في ذلك التبليغ لذلك

التترك والتخلى ولكن بشرط أنه اذا كان ذلك التاريخ المحدد لذلك التترك والتخلى ومعه قبل مضي سنتين بعد توقيع هذه الاتفاقية. فان قيام الشركة بدفع مبالغ الحد الأدنى من الربح المستحق على الشركة طبقاً للمادة السادسة من هذه الاتفاقية بقدر وبما في ذلك الحد الأدنى للربح المستحق عن سنتين من تاريخ هذه الاتفاقية مقدماً عن عمليات السنة الثالثة بحسب هذه الاتفاقية يكون شرطاً يجب أن يسبق امتثال الشركة لذلك الحقن التترك والتخلى وعلى أى حال يجب ان لا يقل مجموع مبالغ ذلك الحد الأدنى من الربح المستحق بموجب هذه الاتفاقية عن ثلاثة مليون (٣.٠٠٠.٠٠٠) دولار وليس للشركة ابتداءً من وبعد ذلك التاريخ المحدد في ذلك التبليغ من حقوق أو مصلحة بموجب هذه الاتفاقية وتعتبر أنها قد أسقطت أى وكل مدفوعات قامت بدفعها الى ذلك الحين ولكن بشرط أن لا تحق الشركة اية مسؤولية أخرى تحت او بسبب هذه الاتفاقية الا بالنسبة لالتزاماتها التي تسكون قد نشأت قبل التاريخ التالي لذلك التترك والتخلى.

المادة السابعة والأربعون

تسرى هذه الاتفاقية وحقوق والتزامات طرفيها مدة ستين (٦٠) سنة من تاريخ التوقيع عليها ما لم تنته قبل ذلك.

أ - باتفاق الطرفين.

ب - بتغيير حسب أحكام المادة الثالثة والأربعين. او

ج - باختيار الشركة ترك حقوقها الواردة في هذه الاتفاقية والتخلى عنها وفقاً لأحكام المادة السادسة والأربعين من هذه الاتفاقية واذا ما انتهت على ذلك الوجه يبقى قائماً حق الطرفين كليهما في تعفية نهائية للمطالبات وفقاً لهذه الاتفاقية.

المادة الثامنة والأربعون

ما لم تنته هذه الاتفاقية - وحتى ذلك الانتهاء - فان المنشآت والواد. والأبنية والاراق والوانى. والرادى. والأساكل. والأرصنة وسدود تكدير المياه وأعمال للوانى. وخطوط الأنابيب ووسائل التخزين - فيما عدا تلك المنشآت بمقتضى أحكام المادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية والآلات ومعامل التكرير. ووسائل اجراء عمليات الانتاج. والسكك الحديدية وغيرها من وسائل الانتقال والتغراف والتلفون. والراديو ووسائل المواصلات الأخرى. والتوليد القوية. والكهرباء وأى وكل المعدات الأخرى. والمؤن والممتلكات المستعملة أو المتركة للاستعمال في المنطقة الحادية المذكورة وفي البلاد العربية السعودية فيما يتعلق أو يتصل بعمليات الشركة وفقاً لهذه الاتفاقية - تكون وتبقى ملكاً لشركة سواة انصاات تلك الاشياء بالارض اتصالاً دائماً أم لا. وعند انتهاء هذه الاتفاقية اما برضاء طرفيها. أو بسبب ترك الشركة لحقوقها وتخليها عنها عملاً بالمادة السادسة والأربعين من هذه الاتفاقية فان لشركة لها أن تنقل من المنطقة الحادية المذكورة أو البلاد العربية السعودية وتحتفظ بملكية كل المنقولات المملوكة لها وكل الاملاك الثابتة التي للشركة في المنطقة الحادية المذكورة أو البلاد العربية السعودية تصبح وتصبح ملكاً للحكومة واذا انتهت هذه الاتفاقية بسبب انتهاء المدة المحددة لادها أو بسبب تقصير الشركة. تكون كل ممتلكات الشركة في المنطقة الحادية المذكورة أو البلاد العربية السعودية سواة كانت منقولة ام ثابتة تصبح وتصبح ملكاً للحكومة. وتسلم الآبار والتقوّب المنتجة للحكومة في حالة جيدة معقولة من الصلاح والاصلاح.

وما عدا ذلك من الممتلكات الأخرى تسلم في حالة جيدة معقولة من

الصلاح والاصلاح مع استثناء آثار الاستعمال العادى.

ويجب أن تسلم تلك الممتلكات وأن تقدم من غير حاجة لأى اخطار أو طالب بشأنها من جانب الحكومة.

المادة التاسعة والاربعون

لن تخضع الشركة اولى الاشياء التي تستوردها او تستعملها او تخرجها للاستعمال في المنطقة الحدية المذكورة اوفى البلاد العربية السعودية بما يتعلق بعمليات الشركة او يتصل بها بموجب هذه الاتفاقية اوما تنتجها او تبنيها او تصدره كجزء من اوكنتيجة لتلك العمليات - لاية ضرائب او رسوم مما كان نوعها تحصلها الحكومة او تحصل باسمها . وتكون الشركة وكل نشاطها الذي تبذله فيما يتعلق باستثمار واستغلال الامتياز المذكور والحفر عن ونتاج . وتكرير . واجراء العمليات الانتاج . ونقل . وبيع . وتصدير الزيت ومنتجات البترول الاخرى . ومنتجات الغاز . والمستخرجات الناتجة من الاستثمار والاستغلال المتعدد . واستيراد المواد . والمعدات . والمؤن الاستعمال فيما يتصل بها اولاً لاجل استعمال اوفىما يتصل بمباشرة الحقوق الممنوحة للشركة . وفقاً لهذه الاتفاقية اوفىما يقيم الشركة بالتزاماتها طبقاً لهذه الاتفاقية . وكل ممتلكات الشركة التي سبق ذكرها تكون مفعلة من الضرائب والرسوم والعوائد . ورسوم الانتاج . والرسوم الجركية . وفيود الاستيراد والتصدير . والرسوم من اى نوع كان . ومع ذلك فالحكومة ان ترض على ما تملكه الشركة واستعمله في المنطقة الحدية المذكورة اوفى البلاد العربية السعودية من المعدات المتحركة (الانوموتوفية) ومعدات الطيران . وللمعدات البحرية - رسوما تعدل تلك المفروضة على الغير في البلاد العربية السعودية بالنسبة للملكية وتشغيل مثل تلك المعدات . وذلك لغرض تسجيلها والترخيص بها سنوياً . ومع ذلك فان الاعناء من الفـ رائب لا يشمل للممتلكات الشخصية مستخدمى الشركة اوما يبيع لحاجاتهم الشخصية . ولكن لا ترض ضرائب على هؤلاء الموظفين ولا على متاعاتهم ولا على الاشياء التي تباع هكذا ولا على بيها بابة نسبة تخلف تلك التي تطبق على غيرهم فيما يتعلق باشخاصهم او بالملكيات او البيع في المنطقة الحدية وفي البلاد العربية السعودية .

وبراعى فوق هذا انه مادام انه يسوغ لشركة ان تستعمل او يكون لها وسائل خارج المنطقة الحدية المذكورة . فانها تخضع للمواثيق البلدية في دائرة تلك البلديات التي يحصل فيها التسجيل او التي توضع فيها تلك الوسائل من نفس النوع بنفس النسب ككل الاشخاص او الشركات الاخرى التي تجري عمليات او التي لها وسائل في دائرة تلك البلديات ويشترط فوق هذا ان المواد او المعدات التي اغتيت من الضرائب عند استيرادها لا تباع في المنطقة الحدية المذكورة اوفى البلاد العربية السعودية مالم تدفع اولا رسوم الاستيراد التي كانت تستحق عليها لو انها استوردت لذلك البيع ويشترط فوق هذا انه يسوغ للحكومة ان تفرض ضريبة او ضرائب على الشركة فيما يتعلق بعملياتها الواردة في هذه الاتفاقية اذا ونقط بقدر ما يسمح فيه ان يحدب كامل مقدار تلك الضريبة خصماً من اية ضريبة اخرى تستحق على الشركة بغير ذلك لاية حكومة اخرى وذلك لان قصد طرفي هذه الاتفاقية انه انما تفرض تلك الضريبة اذا ونقط الى المدى الذي لا يقع فيه جزؤ من عبئها على عاتق الشركة .

المادة الخمسون

تحدد كل التواريخ وكل مدد الزمن المحسوبة في هذه الاتفاقية بحسب التقويم الاوروبى ويشمل حساب اى مدة من تلك المدد الاجازات الرسمية التي تقع في بداية او خلال اى مدة ولكن بشرط انه اذا كان ليوم الاخير من تلك المدة يوم عطلة . تعتبر المدة انها قد امتدت الى يوم لعل التالي .

المادة الحادية والخمسون

يجب ان لا تنقح هذه الاتفاقية او تعدل الا باتفاق متبادل بين الطرفين .

المادة الثانية والاربعون

اي اخطار او مراسلات اخرى توجه للحكومة عملاً بهذه الاتفاقية يجب ان ترسل بعنوان حضرة صاحب المعالي وزير مالية الحكومة العربية السعودية بمجدة .

اي اخطار او مراسلات اخرى يفتضى ارسالها الى الشركة عملاً بهذه الاتفاقية يجب ان ترسل بعنوان مكتبها في جدة .

اي اخطار او مراسلات مطلوب ارسالها من الشركة وفقاً لهذه الاتفاقية يجب ان تسكتب بالعربية والانكليزية معاً ويجب ان يوقع عليها وان يسلم عدد معقول منها وفقاً لطلب الحكومة .

المادة الثالثة والاربعون

يحصل التوقيع على هذه الاتفاقية في اربع اصول . اثنان من تلك الاصول الواقع عليها مكتوبان باللغة العربية واثنان منها باللغة الانكليزية ويحفظ كل طرف من طرفي الاتفاقية بواحدة من هذه الاصول الواقع عليها واحدة باللغة العربية وواحدة باللغة الانكليزية . وكل من تلك النسخ الاصلية الموقع عليها لها مفعول متعادل

المادة الرابعة والخمسون

تلتزم هذه الاتفاقية وتعود بالنفع على طرفي هذه الاتفاقية الموقعين عليها وخلفائهما ومن تتحول اليه حقوقهما على التعاقب بموجب هذه الاتفاقية . اثباتاً لما تقدم . اذ ان كل طرف من طرفي هذه الاتفاقية يتوقيعها بالنيابة عنه في اليوم والسنة المكتوبين في اعلاه هذا واوله .

عبد الله السليمان الحداد	برنابلس . ب . هاد فيلد
وزير للمالية	نائب الرئيس
بالنيابة عن حكومة	بالنيابة عن باسفليك
للمملكة العربية السعودية	وسترن اويل كوربوريشن
يشهد بهذا	يشهد بهذا
احمد بك توفيق	بول . ت . والتون
المستشار القضائي للحكومة	الشكرير المساعد

حضرة صاحب المعالي الشيخ عبد الله السليمان الحداد وزير مالية الحكومة العربية السعودية .

نائباً عن حكومة المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب المعالي

عما اتفق عليه بطريقة غير رسمية ان بضعة الشؤون التي كانت موضع بحث في القاهرة بحضور بين ممثل حكومة المملكة العربية السعودية ويطلق عليها فيما بعد (الحكومة) وممثل باسفليك وسترن اويل كوربوريشن ويطلق عليها فيما بعد (الشركة) يجب ان لا تذكر في صلب الاتفاقية التي تحمل نفس تاريخ هذا بين الحكومة والشركة . وتتناول امتياز الزيت والغاز فيما يتعلق بنصف الملك الشائع في المنطقة الحدية لموصوفة في الاتفاقية المذكورة . ولكن يجب ان توضع في كتاب يكون اتفاقية ملحقه .

وبناء عليه قد تناولنا هنا في صورة كتاب مائة اتفاقاً بشأن تلك الامور . ومن المفهوم لنا ان مبالغكم قد فرضتم من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية لعدد هذا الاتفاق الذي هو في صورة كتاب .

اننا نحيط علماً باتفاقية الامتياز المؤرخة ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٨ بين حضرة صاحب السمو شيخ الكويت وأمير بكان اندينديت اويل كومباني وأنا نهم ونسلم بان المسؤولية على الشركة في أن تتعاون - ان أمكن - مع أمير بكان اندينديت اويل كومباني أو من يحمل محلها على اجراء عملياتها في المنطقة الحدية ولا تكون الحكومة مسؤولة عن أية صعوبات يمكن

أن تصادها الشركة في التعامل مع أمير بكان اندينديت اويل كومباني أو من يحمل محلها عنها ومن المفهوم والمتفق عليه أيضاً أن الشركة عليها أن تقدم الاحترام والواجب لسيادة ولحقوق حضرة صاحب السمو شيخ الكويت فيما يتعلق بملكية النصف الشائع الآخر في المنطقة الحدية وأن الشركة لن تتدخل في العمليات التي تجري في المنطقة الحدية بمعرفة أية شركة اخرى تستمد حقوقها من سموه . ومع هذا فان الشركة قد عقدت الاتفاقية المذكورة اتفاقاً مع الحكومة وقد تهمت بالتزاماتها الواردة فيها اعتماداً على تأكيد ممثل الحكومة بان الحكومة تضمن - كما هو مبين فيما بعد - ان أية سلطة بدعوى السيادة المشتركة مع حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية على المنطقة الحدية المذكورة أو أي جزؤ منها لن تتدخل في عمليات الشركة الواردة في هذه الاتفاقية المبرمة مع الحكومة أو تفرض أو تطالب بأي رسوم أو ضرائب أو ملازمة في المنطقة الحدية ضد الشركة أو موظفيها أو ممتلكاتها أو ممتلكات أو عمليات الشركة فيما عدا ملازمة الشركة بأن تؤدي الحساب لتلك السلطة أو من يحمل محلها من أجل نصف منتجات البترول المستخرجة والحصول عليها هذه فم لا يار في الساحة الخاصة لتلك السيادة المشتركة (او القيمة العادلة - حسب اسعار السوق - عند فم الآبار لتلك المنتجات بدم خمس نصف مجموع تكاليف الانتاج) وبناء على هذا فم المفهوم والمتفق عليه ان أي تدخل في عمليات الشركة او فرض أية رسوم او ضرائب او ملازمة عليها من هذا القبيل (ويطلق على أي منها في هذا الكتاب - تدخل -) يكون قوة قاهرة في مفهوم ومصادرات الاتفاقية المذكورة المعقودة بين الحكومة والشركة . بقدر ما يحدث التدخل في عمليات الشركة بسببه . وتكون للحكومة مدد سنتين من تسلم اخطار من الشركة عن ابتداء مثل ذلك التدخل لتصل على وقف اسبابه . وفضلاً عن ذلك فان الحكومة تضمن للشركة انه لن يحدث تدخل من هذا القبيل .

هذا . وما تناوله البحث بالاضافة الى ذلك رغبنا المتبادلة في ان تبدأ عملية الكشف عن الزيت في المنطقة الحدية بأسرع ما يمكن على الرغم من ان الاتفاقية المذكورة تمنح الشركة مدة مقدارها تسعة اشهر لها ان تبدأ خلالها ذلك العمل . واننا قد خرجنا من البحث بأن فهمنا ان الحكومة سوف ترخص لشركة في ان تدخل المنطقة الحدية المذكورة وان تبدأ ذلك العمل على الفور بمجرد ما تطلب الشركة ذلك الترخيص . وتتوى الشركة ان تطلب ذلك الترخيص في القريب من تاريخ هذا الكتاب . وفيما يتعلق بالعمليات الاولى للشركة فاننا فهمنا انه سوف يرخص للشركة بان تشتري في السوق الحرة حصة عربية سعودية في انتظار ابرام الاتفاق الخاص بتلك العملة . وهو الاتفاق المرتقب في الاتفاقية التي تحمل نفس تاريخ هذا الكتاب . ومن الطبعي انه من المفهوم والمتفق عليه انه في كل مناسبة تشير فيها الاتفاقية المذكورة بعمل اتفاقات الية بشأن أي موضوع فان ذلك الاتفاق التالي يجب ان يجري بشأنه المفاوضات ويحصل التوقيع عليه بأسرع ما يمكن عقلاً .

ومن المفهوم والمتفق عليه ايضا انه لن يطلب من الشركة وفقاً للمادة الثامنة والعشرين من الاتفاقية المذكورة أن تباع ايا من منتجاتها بمقابل نقدي لا يمكن أن يستعمل أولاً لا يمكن أن يحول الى عملة يمكن أن تستعمل في اجراء عملياتها الواردة في هذه الاتفاقية أو بشن أو بمقابل نقدي يؤدي - عند تحويل تلك العملة الى عملة يمكن أن تستعمل - الى حصول الشركة على قيمة عن منتجاتها المذكورة نقل عما كان يمكن أن تستحصل عليه من بيع تلك المنتجات باسعار السوق السارية بعملة يمكن أن تستعمل على هذا الوجه . ونفهم علالة على ما تقدم أن بنود الاتفاقية المذكورة المبرمة بين الحكومة والشركة تبقى سارية وفي طي الكتاب مادامت دواهي ذلك قائمة . وأن وجود وبنود هذا الكتاب المكون لاتفاق تبقى سارية وفي طي الكتاب . وكل ذلك بشرط مراعاة قيام الشركة بالتزاماتها في الامثال لكل القوانين والانظمة السارية على شؤون الشركة .

ومن المهم والموفق عايناه ان هذا الكتاب للسكون لانتاق ملحق لتلك الاتفاقية التي تحمل ناس التاريخ للبرمة بين الحكومة والشركة. وان يكون الزما ويود بالذم على خفاء طر في هذه الاتفاقية ومن يحل بحاجهم على امتعاب . وان اي خلاف يمكن ان ينشأ بشأن اي امر من الامور النوه عنها في هذا الكتاب لا يكون لانه في يخضع من كل لوجوه لحكم المادة الخامسة والاربعين من الاتفاقية المذكورة .

وان وائق متقدم مفرم وتصد الحكومة . نزل العاليكم ان تكمروا بالذمير عن ذلك بتوقيعكم بالنيابة عن الحكومة على الصور الاربعية للطائفة من هذا الاتفاق الوارد على صورة كتاب ونسليم الشركة اثنتين من تلك الصور للونع دائما . واحدة بالعربية وواحدة بالانكليزية . مؤرخ ٢٠ نبرابر ١٩٤٩ في الرياض في اليوم العشرين من شهر فبراير ١٩٤٩ بكل احترام ...

يشهد بهذا بامفيلك ووترن اويسل كوربوريشن

عنها

بول . ت . والتون
السكرتير المساعد
برناباس . م . هادفيلد
نائب الرئيس
يؤيد هذا ويوافق عليه :

عبدالله السليمان الحداد
وزير مالية المملكة العربية السعودية

حاجة جمعية الطيرانية بوزارة الدفاع

الى مأمورين لا سلكيين ملين باللغة الانكليزية

جاءنا من وزارة الدفاع ما يلي :

تعلن وزارة الدفاع بأنه نظراً لحاجة الخطوط الجوية السعودية الى مأمورين لا سلكيين ملين باللغة الانكليزية لاستخدامهم على الطائرات السعودية والخطوط الامم المتحدة ؛ فلي كل من يجد في نفسه الكفاءة القوية لقيام بهذا العمل أن يراجع مديرية الحاجة لاختياره في حالة نجاحه . سيتم في احدى هذه الوظائف . وستة كل الطلبات الى غاية شهر شوال ١٣٦٨

٢ - ١

حاجة وزارة الدفاع

الى محاسبين وكتاب تحرير

جاءنا من وزارة الدفاع ما يلي :

تعلن وزارة الدفاع عن وجود وظائف محاسبين وكتاب تحرير خالية بالجيش ورواتب وظيفية الحاسب شهريا قدره ٤٢٣ ريالاً وستون ريالاً اعاشة ، وراتب وظيفية كاتب التحرير شهريا قدره ٢٩٣ ريالاً وستون ريالاً اعاشة على كل من يجد في نفسه الكفاءة لاشغال احدى هذه الوظائف ان يقدم بطلبه الى مقام الوزارة بالطائف مشفوعاً به ما لديه من وثائق وشهادات ليجري اختياره .

٨ - ٣

اختبار الدور الثاني وابتداء الدراسة

في مدرسة الفلاح

تأقينا من فضيلة مدير مدرسة الفلاح أنه سيجرى في دارها الجديدة بحلة الشبيكة اختبار الدور الثاني يوم الاربعاء ٢٣ شوال ١٣٦٩ وابتداء للدراسة غرة ذي القعدة ١٣٦٨

قدوم

معالي وزير المالية المصرية

الحفاوة الفخمة بماليه في جدة ومكة في يوم الاربعاء الماضي قدم بطريق الجو من مصر الى جدة صاحب المعالي حسين فهمي باشا وزير المالية المصرية وتند اجر يتلوه عليه حين قدومه الى جدة مراسم الحفاوة الفخمة الثلاثة بمقامه الكريم وقد اشترك في الحفاوة باستقبال معاليه جمهور من رؤساء الدوائر الحكومية وكبار الموظفين والاعيان ورجال الملك السامي يتقدم الجميع صاحب المعالي وزير المالية للملكة العربية السعودية الشيخ عبد الله السليمان وفي مساء يوم الاربعاء المذكور أقام لمعالي وزير المالية المصرية - معالي وزير ماليتنا الشيخ عبد الله السليمان في قصره القديم بالكندرية مأدبة عشاء تكميلية فاخرة دعا ليمارجال المفوضية المصرية وزعماء الدوائر الحكومية وكبار الموظفين والاعيان والوجهاء ورجال الملك السامي فكانت حفلة رائعة ومأدبة فاخرة تبودلت فيها اطيب العواطف الودية تيجات فيهاروح الاخوة الصداقة بين الملكتين الشقيقتين ورجال الدولتين اللزمتين .

وقد كانت هذه المأدبة آية في حسن الترتيب وبداعة التنسيق ودوت مائدتها ما لذ وطاب من أشرف أنواع الاطعمة والفواكه وظهر بها قصر معالي وزير ماليتنا في ابي حلال الزينة والجمال فكانت بذلك هذه المأدبة من انجح الآداب والحفلات التكميلية للاتفة من معالي الوزير المحفل به .

وفي عشية يوم الخميس (أمس الماضي) قدم معالي وزير المالية المصرية الموصى إليه الى مكة المكرمة معتزلاً وبعد ان اتم تلك المهمة أقام لمعالي وزير ماليته مأدبة عشاء تكميلية فخمة في قصره الفخم بحورل حضرها رؤساء الدوائر الحكومية وكبار الموظفين والاعيان والوجهاء وقد كانت هذه المأدبة آية في الروعة والبهاء وتبودلت فيها عواطف المودة والاخاء بين الوزيرين الجليين والملكيتين الشقيقتين

وقد احتوت مأدبة هذه المأدبة أطيب أنواع الطعام والفواكه كما انها كانت في حسن ترتيبها وبداعة تنسيقها على اجمل ما يكون وكانت عناية معالي وزير ماليتنا في هذه الحفلة بمعالي وزير المالية المصرية باغة التسمية في الابهة والذخامة .

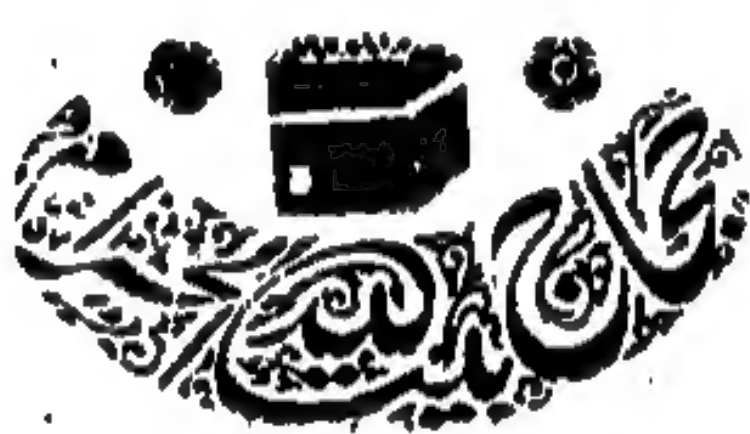
الشيخ حافظ وهبه

في ١٤ - ١٠ - ٣٦٨ سافر بطريق الجو من جدة الى القاهرة صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه سفير المملكة العربية السعودية في المملكة المتحدة البريطانية عائداً الى مقر سفارته في لندن بصحبه السلامة على رضا

في ١١ / ١٠ / ٦٨ قدم بطريق الجو من القاهرة الى جدة - معالي الوزير القروض على بك رضا .

يوم باكستان

تتقينا من المفوضية الباكستانية أنه قد جرت العادة بأن يكون الاحتفال بيوم باكستان في كل سنة في يوم ١٩ أغسطس وحيث أن تاريخ اليوم المذكور يصادف في هذه السنة يوم الاحد وقد تقرر أن يكون الاحتفال باليوم المذكور في يوم الاثنين الآتي ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٩ الموافق ٢١ شوال ١٣٦٨ وستحتفل المفوضية الباكستانية باليوم المذكور احتفالاً شاملاً مناشطاً اخواننا الباكستانيين ابتهاجهم بيوم استقلالهم وتنتفي لهم ولدولتهم اضطراد التقدم ولرق



في هذا العام

جاءنا من مدير الكرتينات بمذاته وصات اليها في ١٤ / ١٠ / ٣٦٨ بالباخرة (تالودي) من السودان وعليه ١٢٣ حجاباً وجاءنا منه أيضاً ومن مدير فرع الادارة العامة لشؤون الحاج بمذاته أنه وصات اليها في ١٦ منه بالباخرة (فروتس) من (بنانيا) وعليها ١٣٠٩ حجاج جاوبين . وبذلك يكون مجموع من وصل حتى الآن من حجاج بيت الله الحرام في هذا العام ٧٢٥٧ حاجاً .

تصويب

وقعت اغلاط في تصيد الأعتاذ احمد بن ابراهيم الفزاري التي نشرناها في العدد الماضي من هذه الجريدة فقد جاء فيها (وهي من دمي حماء خرس) والصواب : (وما هي) نخ وجام فيها ايضاً (وتنضح الضياء بالخضاب) والصواب (وبالخضاب) وجاء فيها ايضاً (كان مغاوز المعجرات خللت) والصواب (خلت) ولقد كان يودنا ان تأتي في عددنا هذا بوصف كامل للحفلات التكميلية التي أقامها معالي وزير ماليتنا لمعالي وزير المالية المصرية ولكن ضيق نطاق هذا العدد حال دون بلوغنا هذه الامية

الشيخ ابراهيم السليمان

في ١١ / ١٠ / ٣٦٨ قدم بطريق الجو من القاهرة الى جدة صاحب السعادة الشيخ ابراهيم السليمان رئيس ديوان نائب جلالة الملك ثم توجه حالا بطريق الجو الى الطائف لازالة مهام منصبه فترحب بمقدمه .

التقرير الصحي الاسبوعي

تشر ادارة الصحة العامة والاسعاف فيايلي اعمال مستشفياتها ومستوصفاتها خلال الاسبوع الذي ينتهي في ٢٨ رمضان سنة ١٣٦٨ الموافق ٢٣ يولييه سنة ١٩٤٩ راجع مستشفيات الصحة العامة ومستوصفاتها (٥٧٥٥) شخصا معالين بأمراض مختلفة - تداوى منهم (٦٨) شخصا بالامراض الزهرية و١٦ شخصا بالامراض السلية و (٣٤٢٧) شخصا بأمراض باطنية مختلفة وأحيل الباقون الى الشبب المختصة .

تعالج بالانواع الكهربائية (٩) اشخاص (٢) شخصان باشة روتسكن أجرت شبب الجراحة والعمليات (٤) عمليات جراحية مختلفة .

اخذ (١١٩) مادة من الرضى القوي يحلون الى غابر الجرائم والكسب وجرى تحليل (٦٨) مادة تحليلاً جينومياً و١١ مادة تحليلاً كيمياوياً .

تداوى (٦٦) شخصا بامراض اذنية واقعية وبعمومية وجنسية مختلفة .

تعالج ١٩٦٦ شخصاً بامراض عينية مختلفة وصف بهذا الاسبوع (٤٣١١) وصفة طبية .

كان للدور السابق (٢٢١) شخصاً خرج منهم ٣٥ شخصاً وتوفي (١٤) شخصاً وادخل حديثاً ٦٢ شخصاً فاصبح الدور للاسبوع القادم ٢٣٤ شخصاً .

الاصابات بالامراض المعدية

مكة ١٤ حصته ١ زحار ١٠٢ ملازيك

جدة ١٠ زحار ٤١ ملازيك

الرياض ٨ زحار ٨ ملازيك

الاحساء ٦١ زحار ١٩٩ ملازيك

ابها ١ نكاف ٣٨ ملازيك

المجموع الكلي ٤٦٩

الوفيات بالامراض المعدية

مكة ٣ زحار

جدة ٢ زحار ١٢ ملازيك

المجموع ١٧

درجة الحرارة

السكان المظلي الصغرى مكة ٤٢ ٣٥

جدة ٢٧ ٢٣

الاحساء ٤٣ ٢٩

ابها ٢٦٧ ١٥٥